الفصل الثالث

مفهوم التنمية

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- تعريف التنمية
- خصائص التنمية
- أبعاد التنمية
- مراحل العمل التنموي
- أنواع وأشكال التنمية
- نظريات التنمية

الفصل الثالث

مفهوم التنمية

مقدمة:

التنمية Development هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلي وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل. والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي (مدحت أبو النصر: 2014).

والتنمية لغوياً جاءت من الفعل نما أي زاد ومن النماء أي الخير والإصلاح، ويمكن النظر إلى التنمية بأنها عكس التخلف 'Underdevelopment. ويعرف العلماء التخلف بأنه توقف أو تأخر أو بطء في الحركة في تحقيق النمو أو في تحقيق التقدم إلى الأمام، بمعنى

تخلف الأساليب الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في وقت معين.

هذا ولقد برز مصطلح التخلّف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المُستعمَرة على الاستقلال. وذاع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداءً من خمسينيات القرن العشرين وتجمعت خلال فترة قصيرة آلاف المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف، ذاهبة في كل اتجاه ومنطلقة من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة، لدرجة صار يصعب معها تعريف هذا المفهوم وتوضيح نظرياته.

ويمكن تحديد أربع خصائص للتخلف هي كالتالي:

1- انخفاض مستوى الدخل.
2- ارتفاع نسبة الأمية وضعف المستوى التعليمي
3- سوء مستوى التغذية.
4- انخفاض المستوى الصحي.

وهذه الخصائص متفاعلة ومتداخلة معا وتشكل بدورها حلقة مفرغة للفقر Poverty.

تعريف التنمية:

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...

وتعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والنظرية السياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف. فعلي سبيل المثال فإن علماء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والدخل القومي والأسري... في حين يري علماء علم الاجتماع على أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون ايجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة...

بينما نجد علماء علم السياسة بأن التنمية هي عملية إقامة المؤسسات السياسية والتزامها بالنهج الديمقراطي وإتاحتها مشاركة المواطنين في صنع القرارات...كذلك نجد علماء علوم البيئة يهتمون في تعريفهم للتنمية على البعد البيئي والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث...

وفي ختام هذه الآراء المتنوعة والمختلفة أحيانا في وجهات النظر، يمكن أن نقول أن التنمية هي كل الأبعاد السابق ذكرها، فهي لها بعد اقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي...وعليها أن تحقق كل هذه الأبعاد وتراعي أيضا التوازن فيما بينهم.

والتالي بعض التعريفات المتاحة عن مفهوم التنمية:

1- التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

2- التنمية هي عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق إحداث بعض التغيرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد.

3- التنمية هي انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين وبشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو منظمة أو مجتمعا.

4- التنمية تطوي على عمليات تغيير اجتماعي (بالمفهوم الشامل لكلمة اجتماعي) عقلاني مقصود ومخطط ومضبوط.

5- التنمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

6- التنمية هي كل عمل إنساني بناء في جمع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

7- التنمية هي عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار. كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطوير التكنولوجي المطلوب.

8- التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

9- التنمية هي عملية تغيير اقتصادي واجتماعي على نحو إيجابي.

10- التنمية هي عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل،

خصائص التنمية:

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض خصائص التنمية في التالي:

التنمية عملية مقصودة ومخططة.

1- التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.

2- التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة.

3- التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه، وأن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

4- التنمية عملية ديناميكية.

5- التنمية عملية مستمرة.

6- التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.

7- أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي.

8- أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية.

9- ضرورة توفير التركيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى.

10- ضرورة إزاحة المعوقات التي تعوق عمليات التنمية في أي مرحلة من مراحلها.

11- ضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.

12- التنمية لها أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل به مثل: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية، والتنمية الصحية.

13- التنمية لها مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل عليه مثل: التنمية الدولية الإقليمية، والتنمية القومية، والتنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلي).

14- التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة.

أبعاد التنمية:

يمكن تحديد أربعة أبعاد متكاملة ومتفاعلة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية، هي كالتالي:

1- **التنمية كعملية Process**: فالتنمية عبارة عن عملية ديناميكية لها أهداف ومكونة من مجموعة من المراحل والخطوات المتفاعلة والمتداخلة معا. أيضا في هذه العملية يكون التركيز على التغيرات المتتابعة والمتتالية، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

2- **التنمية كمنهج Method**: فالتنمية منهج أو طريق أو مسار يجب التحرك على هداه. والمنهج هو عبارة عن مجموعة الخطوات التي يجب الاسترشاد بها. أيضا التنمية تعتبر اتجاهاً نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع، فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

3- **التنمية كبرنامج Program**: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفاً في حد ذاته.

4- **التنمية كحركةMovement**: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم.

مراحل العمل التنموي:

لتحقيق أهداف التنمية لابد من تحديد مراحل العمل التنموي وتحديد خطوات كل مرحلة وهذه المراحل والخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة معاً وهناك آراء عديدة في تحديد هذه المراحل والخطوات وأحيانا يجد بعض الاختلافات البسيطة بين هذه الآراء، هذا ويمكن تحديد مراحل وخطوات العمل التنموي كالتالي:

أولا: المرحلة التمهيدية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

1- تحديد الأهداف.
2- تحديد الحاجات.
3- تحديد المشكلات.
4- تحديد الموارد.

ثانيًا: المرحلة التخطيطية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

1- وضع المحكات أو المعايير أو المؤشرات.
2- تحديد الأولويات.
3- وضع الخطة.
4- وضع الموازنة.

ثالثا: المرحلة التنفيذية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

1- تنفيذ الخطة.
2- الالتزام بالموازنة.

رابعا:المرحلة التقويمية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

1- المتابعة.

2- التقييم.
3- التقويم.
4- التغذية العكسية أو الراجعة أو المرتدة.

أنواع وأشكال التنمية:

بصفة عامة تنقسم التنمية إلى قسمين، هما: التنمية الطبيعية والتنمية البشرية. فالتنمية الطبيعية هي التجديد في بعض الموارد الزراعية والتجديد في موارد البترول أي النفط واستخراج عناصر جديدة مفيدة للطبيعة. أما التنمية البشرية فهي تنمية عقل الإنسان بالعلم والعلوم وتوعية الإنسان بما هو جديد سواء كان علم أو مجال جديد. بمعني أن التنمية البشرية هي التنمية التي تختص برفع قدرات ومهارات البشر في كل مجالات الحياة والعمل.

وهناك التنمية المتكاملة أو المندمجة وهي تلك العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الأخر في نفس الوقت، ونفس المجتمع، وهى زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية الحديثة والتكنولوجيا...

أيضا يمكن تصنيف أنواع التنمية بناء على المستوى الجغرافي الذي تهتم به أو تعمل عليه، فهناك تنمية دولية وتنمية إقليمية (على مستوى عدد من الدول) وتنمية قومية أو قطرية وتنمية إقليمية (على مستوى عدد من المحافظات أو الإمارات) وتنمية محلية (تنمية المجتمع المحلي).

كذلك من أنواع التنمية المستدامة – وهي موضوع الكتاب الحالي – فهي تنمية تعتمد على تحقيق أهداف التنمية استنادا إلى مبادئ الحكم الرشيد بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون الإضرار بالبيئة والتراث الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية وعدم الإضرار بمصالح وموارد الأجيال القادمة أو المستقبلية...

نظريات التنمية

هناك عدد من النظريات التي حاولت تفسير أهمية التنمية وكيفية إحداثها أو تحقيقها والمعوقات التي تواجهها... وأحيانا تتحدث هذه النظريات عن التخلف كمفهوم عكسي للتنمية كمحاولة أيضا لكيفية عدم تحقيق التنمية لأهدافها وكمحاولة لرصد معوقات التنمية.

وبمراجعة هذه النظريات وجد أنها متأثرة بالفكر السياسي والأيديولوجي السائد في الوقت الحالي في العالم. حيث هناك نظريات - ومنها نظرية التحديث - متأثرة بالاتجاه الرأسمالي. وتري أن أهم معوقات التنمية: الاتجاهات والقيم والمعتقدات السالبة لدي سكان المجتمع والتوجه نحو الماضي والافتقار للقدرة الثقافية للتوافق مع الظروف الحديثة...

أيضا هناك نظريات أخرى – ومنها نظرية التبعية – متأثرة بالفكر الاشتراكي. وتري هذه النظريات أن السبب الرئيسي للتخلف لكثير من الدول هو التبعية للنظام الرأسمالي العالمي والدور الذي يلعبه العالم الغربي في خلق واستمرارية التخلف في دول العالم الثالث...

أيضا ظهرت نظريات أخرى مثل نظرية النظام العالمي والتي تمثل موقفاً نظرياً يتجاوز نظريتي التحديث والتبعية على السواء، وتدور هذه النظرية حول عدة محاور رئيسة ترى من خلالها العلاقة بين الدول النامية والمتقدمة في إطار النظام العالمي...

والتالي عرضا لبعض النظريات المفسرة للتنمية وللتخلف:

1- نظرية التحديث Modernization Theory

ظهرت نظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها. وشرعت هذه الدول في تحقيق التنمية. فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال في العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة تحقيق الوعود وتجسيد الشعارات التي أطلقتها هذه الصفوة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الوفرة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة...

ولقد ساهم كثير من الباحثين الاجتماعيين في تحقيق التحديث في هذه الدول المستقلة حديثا من خلال ما قاموا به من بحوث ودراسات عن مظاهر التخلف وأسبابها وتقديم مقترحات للتغلب على هذه المظاهر...

أيضا اهتمت المنظمات الدولية بهذه الدول من خلال تنفيذ بعض المشروعات التنموية وتقديم بعض التمويل لمشروعات أخرى بهدف مساعدة هذه الدول لأن تتخطي مشكلاتها. وقد استندت هذه الجهود، إما إلى نية خيرة من قبل هذه المنظمات، وإما إلى محاولة لمعرفة أقرب لهذه الدول من أجل مزيد من بسط السيطرة عليها...

ونظرية التحديث بإيجاز تفسر التنمية على أنها عملية التخلي عن الأنماط التقليدية، وتبنى النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة أو ما يطلق عليه النموذج الغربي (انظر: عبده كامل الطائفي: 1430 ؛ ماهر أبو المعاطي: 2014 ؛ حسين عبد الحميد: 2009 ؛ طلعت السروجي: 2008 ؛ محمد زكي: 2008).

2- نظرية التبعية The Dependency Theory:

ظهرت نظرية التبعية كمدرسة فكرية جديدة لها مدخل جديد في دراسة التنمية والتخلف، حيث قدمت أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية. وتم تقديمها بواسطة علماء وباحثين من الدول الاشتراكية والدول النامية، وذلك عكس نظرية التحديث والتي قدمها علماء وباحثون من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

وتري نظرية التبعية بأن استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة يؤدي إلى استمرار نمط التبعية. كذلك فإن حرص الدول المتقدمة على اختراق - تحت أي مسميات- الدول النامية وإفشالها يساهم في استمرار نمط التبعية لصالح الدول المتقدمة...

إن نظرية التبعية ترفض مفاهيم نظرية التحديث، وتفسر تخلف الدول النامية بالتأثير السلبي للرأسمالية الغربية الدولية على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية.

وتري نظرية التبعية أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الأقل نمواً

والدول الأكثر نمواً تؤثر بالسلب على مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا. وفي ضوء عدم وجود بدائل للخلاص من هذه العلاقات غير المتكافئة، فإن ثورة الشعب على هذا الظلم هي الطريق الوحيد المطروح لمواجهة هذا التخلف وللفكاك من الاستغلال الغربي والأمريكي. كما أن التبعية ليست فقط عملية اقتصادية لكنها أيضا اجتماعية وثقافية وتعليمية وسياسية...، إضافة إلى أنها ليست مجرد علاقات خارجية لكنها علاقة داخلية محدودة تاريخياً كذلك (انظر: عبده كامل الطائفي: 1430 ؛ ماهر أبو المعاطي: 2014 ؛ حسين عبد الحميد: 2009 ؛ طلعت السروجي: 2008 ؛ محمد زكي: 2008 ؛ أمين: 1976).

3- نظرية النظام العالمي The World System Theory

مثلما نشأت مدرسة التبعية كرد فعل لعدم الرضا عن التفسير الذي تقدمه مدرسة التحديث، فإن اتجاه النظام العالمي أعلن عن نفسه كخطوط أكثر تقدماً بالنسبة لمدرسة التبعية. ومن ثم تشكل نظرية النظام العالمي موقفاً نظرياً يتجاوز نظريتي التحديث والتبعية على السواء، وتدور هذه النظرية حول عدة محاور رئيسة ترى من خلالها العلاقة بين الدول النامية والمتقدمة في إطار النظام العالمي من خلال الأبعاد التصورية التالية كما ذكرها "هاريسون" Harrison:

الحاجة إلى تفسير نمو وتحديث دول شرق آسيا الذي لا يمكن فهمة تماماً بالمنطق الذي يقدمه اتجاه التحديث ولا اتجاه التبعية، فقد تطورت هذه المجتمعات من وضع مختلف إلى وضع أصبحت تشكل فيه قوى مؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي.

أن أزمة الحركة الاشتراكية وفشل الماركسية الثورية تفرض الحاجة إلى إعادة التفكير في هذا البديل كنموذج لنمو العالم الثالث، وهذا ما يعني اتجاه مجتمعات العالم الثالث إلى الأخذ بالطريق الرأسمالي في التنمية وإن برزت الحاجة إلى ترشيده.

إن أزمة الرأسمالية الغربية -بدلاً من إفساح الطريق لنمو دول العالم الثالث - ساهمت في زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والعالم الثالث، وأن حل هذه الأزمة يحتاج إلى مراجعة تستوجب إعادة تقسيم العمل والإنتاج على المستوى الدولي (Harrison,1991).

واستناداً إليه سعت مجموعة من العلماء في منتصف السبعينيات من هذا القرن إلى دراسة مسألة النمو والتغير والتحول في الدول الأقل نمواً بطريقة أقل أيديولوجية، آخذين النقاط أعلاه في الاعتبار. وقد طور " فولرشتاين " Wallerstein ومشاركوه وأتباعه ما أسموه " منظور النظام العالمي ".

ويتمثل النقد الرئيسي لنظرية النظام العالمي في معارضة العالم ثنائي الأسلوب كما تنص عليه مدرسة التحديث (أي الحديث مقابل التقليدي) واتجاه التبعية(المحور أو المركز مقابل المحيط) والماركسية التقليدية (الرأسمالية مقابل الاشتراكية) وبدلاً من النظام ثنائي الأسلوب، قدمت نظرية النظام العالمي ما أسموه الدولة شبه المحيطية، وهذا يشكل نظاماً ثلاثياً في الأسلوب يتكون من قلب وشبة محيط جانبي ومحيط.

بمعني أن النظام العالمي ينقسم إلى ثلاث مجموعات، لكل منها خصائصه المميزة، وإن برزت الحاجة إلى التعاون العضوي بين هذه المجموعات الثلاثة وهي على النحو التالي:

1- **المجموعة الأولي** وتضم الدول المتقدمة (القوى الاقتصادية العالمية)، وقد بلغت هذه المجموعة مستويات تقنية عالية، وتشغيل كامل للطاقات تقريباً، غير أن تكلفة الإنتاج أصبحت عالية للغاية، الأمر الذي يهدد إما بانخفاض معدلات الإنتاج أو منافسة غير متكافئة من دول أخرى تتولى إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل.

2- **المجموعة الثانية** وتضم مجموعة من الدول تقع بالقرب مباشرة من هذه المجموعة، وهي تناظرها في امتلاك عناصر الإنتاج، وإن كان ذلك بمستويات أقل من حيث مستوى التقنية أو مستويات العمالة الماهرة أو من حيث درجة اكتمال البناء التحتي، ولكنها قادرة على إنتاج ذات السلع أو على الأقل أجزاء منها، بنفس مستوى الجودة وبأسعار أقل، الأمر الذي قد يؤدي إلى منافستها للمجموعة الأولى، ولتجاوز ذلك تتجه الاستثمارات من المجموعة الأولى إلى الثانية للاستفادة من ظروف التشغيل والإنتاج، وتحقيق فائض أو عائد من وراء ذلك، ومن ثم تتأسس العلاقة بين المجموعتين على أساس من التعاون وليس الصراع.

3- **المجموعة الثالثة** وتضم غالبية دول العالم الثالث الأكثر تخلفا، وحيث تحاول دول المجموعتين الباقيتين رفع مستويات المعيشة فيها من خلال المعونات الاقتصادية والمساعدات والقروض؛ لتجعلها مؤهلة من ناحية كأسواق لتصريف السلع المنتجة في دول المجموعتين السابقتين؛ ولتشغيل إطار بعد تطور أبنيتها التحتية لاستثمارات المجموعتين السابقتين؛ لظروف الإنتاج والتكلفة الرخيصة التي يمكن أن تقوم في هذه الدول.

ومن الواضح وإن كان هناك تعاون واضح بين المجموعة الأولى والثانية، إلا أن المجموعة الثالثة لم تتكامل عضوياً مع بناء النظام العام بنفس درجة المجموعتين السابقتين، وذلك لعدة أسباب منها عدم توافر الإمكانيات المادية، الأيدي المدربة، المواد الخام، عدم الاستقرار السياسي... الخ (انظر: عبده كامل الطائفي: 1430 ؛ ماهر أبو المعاطي: 2014 ؛ حسين عبد الحميد: 2009 ؛ طلعت السروجي: 2008 ؛ محمد زكي: 2008).